من انطلاق الصوت به وامتداده به كما تمتنع الدابة بالشكال من امتداد
قوائمها في عدوها واجتماع الكف والعصب نقص وذلك لا يكون
الا في مفاعلتن فتسكن لامه بالعصب وتحذف نونه بالكف فيصير
مفاعلت ويسمى الجزء منقوصا لما نقص منه بالحذف والتسكين وقوله
على ذا البناء محتوي يعني ان جميع ما ذكر في هذا البناء من الزحاف ان
المزدوج فيه مستنكر وهو المراد بقوله محتوي من قولك احتويت
الموضع اذا كرهت المقام به ومنه حديث العرانيين فاجتووا
المدينة ولا يلزم من كون جميع انواع هذا البناء قبيحا ان يكون كل ما
في البناء السابق حسنا بل الامر في ذلك مختلف فتارة يكون حسنا
وتارة يكون صالحا وتارة يكون قبيحا فالحسن ما كثر استعماله
وتساوى عند ذوي الطبع السليم نقصان النظم به وكماله كالقبض
مفاعيلن في الطويل والقبيح ما قل استعماله ولم يشق على الطباع السليمة
احتماله كالكف في الطويل والصالح ما توسط بين الحالين ولم يلتحق
باحد النوعين كالقبض في سباعي الطويل الا انه الى الاكثر منه التحق
بقسم القبيح فينبغي للشاعر ان يستعمل من ذلك ما طاب ذوقه
وعذب في سوقه ولا يسامح نفسه فيتجشم الزحاف المستنكر اتكالا
على جوازه فيما بني نظمه تلافى الطلاوة قليل الحلاوة وان كان معناه
في الغاية التي تستجاد اللهم الا ان يستعمل من ذلك ما قل وخف عند
الحاجة والاضطرار قال ابن بري باثر هذا الكلام وعلى هذا ينبغي ان
يحمل قول الاصمعي الزحاف في الشعر كالرخصة في الدين لا يقدم عليها
الا الفقيه لان الرخصة انما تكون للضرورة واذا سوغت فلا يستكثر
منها فان قلت لما ادعى الناظم ان الطي واقع بعد الاضمار في الخزل
وان الكف واقع بعد العصب في النقص وما في ذلك لان الاضمار
اذا قدر وقوعه اولا بقي محل الطي وهو الرابع الساكن وفي العصب اذا قدر
وقوعه اولا بقي محل الكف وهو السابع الساكن فيجتمع حينئذ كلا من الطي

والكف

والكف محلا قابلا للوقوع وهو الظاهر للاختيار به واما ادعاؤه ان الطي
واقع بعد الخبن في الخبل وان الكف وقع بعد الخبن في الخبل وان الكف وقع
بعد الخبن في الشكل فليس بظاهر وذلك لانك اذا خبنت مستفعلن
المجموع الوتد اولا بان حذفت سينه واردت طيه بحذف الفاء وجدت
محل الطي مفقودا وذلك لانه يطلع الرابع الساكن والفاء الساكنة صارت
ثالثة لا رابعة وكذا اذا خبنت فاعلاتن المجموع الوتد بان حذفت الفه
واردت كفه بعد ذلك بحذف النون وجدتها سادسة لا سابعة
فيفقد محل وقوع الكف فكان ينبغي في مثل هذا ان يقدم الثاني اولا وذلك
بان يقدر وقوع الطي والكف قبل الخبن فيصير الساكن الثاني ثابتا في مركزه
فيجد الخبن محلا لدخوله واذ ذاك حينئذ . قلت هذا كلام وافق
لبعض العروضيين ورده بعض الحذاق بان دخول الزحاف الثاني على الجزء
انما هو بالنظر اليه قبل التغيير الاول لان التغيير طارئ فلا ينظر الى
حالته وحينئذ فالطي انما دخل في رابع ساكن والكف انما دخل
في سابع ساكن وايضا فما ذكر في السؤال انه ينبغي تقديره هو تقدير
على خلاف الواقع لان المتكلم اذا تلفظ بالجزء واحدث فيه تغييرين
فانما يدخلهما في حال تلفظه به الاول ثم الثاني فوجب ان يكون التقدير
كذلك ليطابق الواقع . قال المعاقبة والمراقبة والمكانفة
اذا السببان استجمعا لهما النجا او العرو حتما المعاقبة اسم ذا
اقول اذا ما استجمع السببان ولم تجز مزاحفتهما جميعا
بل وجب احد الامرين اما سلامتهما معا واما سلامة احدهما
فذلك هو المعاقبة فقول الناظم لهما النجا جملة في موضع الحال
من ضمير اجتمعا وقوله او العرو معطوفا على الضمير المجرور بدون اعادة
الخافض على مذهب من يراه من النحاة فان قلت اين الرابط للحال
بصاحبها من المعطوف قلت محذوف اذ المعنى او العرو منهما
وقوله حتما حال من النجا الذي هو مبتدا او من ضميره المستكن في الفعل

Copyright © King Saud University